

النشرة القانونية

البنك العربي لتونس

شركة خفية الاسم رأس مالها 100 000 000 دينار
مقسما إلى 100 000 000 سهما بقيمة اسمية قدرها دينارا واحدا (1 د)

محرفة كليا

المقر الاجتماعي : 09 نهج الهادي نويرة 1001 تونس
السجل التجاري : B 167 00 1997
الهاتف : 71 351 155 - الفاكس : 71 332 493

نشرة قانونية وضعت على ذمة العموم بمناسبة إصدار و إدراج
"القرض الرقاعي المشروط "البنك العربي لتونس المشروط 2017"
بمبلغ قدره 50 000 000 دينار

بقرار من الجلسة العامة العادية للبنك العربي لتونس المنعقدة في 15/05/2014 وقرار مجلس الإدارة الملتئم في 05/03/2017

1. معلومات عامة حول المصدر

1.1 الاسم والمقر الاجتماعي:

الاسم : البنك العربي لتونس
المقر : 9 نهج الهادي نويرة 1001 تونس
الهاتف : 71 351 155 (216)
الفاكس : 71 255 739 (216)
الموقع الالكتروني : www.atb.com.tn

2.1 الشكل القانوني والتشريع الخاص المطبق:

البنك العربي لتونس هي شركة خفية الاسم ذات مساهمة عامة، تخضع لأحكام القانون عدد 2016-48 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية.

3.1 تاريخ التكوين والمدة:

تأسست البنك العربي لتونس في 30 جوان 1982 لمدة 99 سنة

4.1 الغرض الاجتماعي (الفصل 3 من القانون الأساسي):

غرض الشركة المساهمة في تطوير البلاد اقتصاديا واجتماعيا و تنمية المؤسسات الاقتصادية في مجالات الزراعة و السياحة و التجارة عن طريق العمل المصرفي و خاصة بتعبئة الادخار و منح القروض ذات الأجل القصيرة و المتوسطة و الطويلة.

كما تقوم الشركة سواء لحسابها الخاص أو لحساب الغير داخل الجمهورية و خارجها، بجميع أنواع العمليات المصرفية وعمليات الخصم و الإقراض و العمولة و الصرف، و بصورة أعم، كل العمليات المالية و الصناعية و المنقولة و العقارية المرخص لها قانونيا و ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالعمل المصرفي و تقوم كذلك بالأعمال التالية على سبيل المثال لا الحصر:

1. تلقي الودائع المالية في الحسابات الجارية و غيرها سواء كانت تدر فوائد أو غير قابلة للتسديد لدى الإطلاع أو بعد إشعار أو بانتهاء الأجل.

2. تمنح لكل شخص طبيعي أو معنوي قروضا للخصم و بالنتيجة فإنها نخضم كل الأوراق التجارية و الكمبيالات و السندات لأمر و الصكوك و سندات الخزينة و الأذون و القيم سواء كانت مسحوبة على الغير أو لفائدته صادرة عن الخزينة العامة أو عن الجماعات العمومية أو شبه العمومية و بوجه عام كافة أنواع الالتزامات الناتجة عن العمليات المالية أو التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو عمليات الإدارات العمومية على اختلافها كما تتولى تداول القيم المشار إليها و خصمها و إعطاء و قبول كل تفيوض أو كمبيالة أو سند لأمر و كل صك، إلخ...

3. الإقراض و فتح الاعتمادات قصيرة الأجل بكافة أشكالها بغاية تحقيق عمليات تهم الزراعة و الصناعة و الصناعة التقليدية و التجارة.

4. إسناد القروض القابلة للتداول بخصم القيم المكتتبه من قبل الشركات الزراعية و الصناعية و التجارية و المالية

5. منح القروض طويلة الأجل في حدود المبالغ التي تنص عليها القوانين النافذة.
6. الإقراض مقابل الرهن لأجل متوسط أو طويلة بالانفراد أو الاشتراك مع مؤسسات أخرى.
7. إعطاء التعهدات والضمانات الاحتياطية والكفالات على اختلاف أنواعها.
8. إنجاز جميع عمليات الصرف و الشراء و البيع و الإقراض للأوراق المالية و العملات الأجنبية و المعادن الثمينة.
9. تقبل جميع الإيداعات بما فيها السندات و النقود و القيم و غيرها بدون أن يتوسع نطاق مسؤوليتها في حالة ظروف قاهرة أو عيب ذاتي و كراء صناديق الإيداع كليا أو جزئيا.
10. تبرم و تنفذ كافة الاتفاقيات مع كل الدول و المؤسسات و الجماعات العمومية و الهيئات الخاصة.
11. وبصفة استثنائية وفي نطاق احترام الشروط القانونية و النصوص الترتيبية تقتني بجميع الوسائل كل العقارات المبنية و غير المبنية في جميع البلدان و تتميتها خاصة بالتشييد أو بغير البناء لأية غاية كانت و تقوم بكل أشغال التجهيزات الأساسية و غيرها و تديرها بنفسها أو تستثمرها بالكراء أو بالإيجار أو بغير ذلك أو تفوت فيها كليا أو جزئيا بالبيع أو بالمبادلة أو بالمساهمة بها في شركة أخرى أو غير ذلك و يجب أن تبقى هذه العمليات محدودة الأهمية قياسا بمجمل العمليات التي تمارسها الشركة بصفة اعتيادية و أن لا تعوق المنافسة أو تحد منها أو تعرقل سيرها على حساب المؤسسات التي تحترف هذه العمليات بصفة اعتيادية.
12. تؤسس كل شركة حتى و إن كانت أجنبية أو تساهم في تأسيسها و تساهم عينيا أو بالاندماج أو بالافتناء و المساهمة أو الإقراض أو فتح الاعتمادات أو الاكتتاب أو بشراء الأسهم و السندات و الحقوق الاجتماعية في كل شركة أو مؤسسة قائمة حاليا أو قد تؤسس في المستقبل.
13. تمثيل الغير و التعامل لمصلحته في جميع العمليات التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بأهداف الشركة دون استثناء أو التي من شأنها تحقيق أهداف الشركة و تطويرها.
14. تؤسس أو تساهم في تأسيس الجلسات و المؤسسات و صناديق الضمان التعاوني أو أية مشاريع أخرى من شأنها أن تضمن منفعة لموظفيها الحاليين أو المتقاعدين أو من يعولونهم و أن تمنح التقاعد و العلاوات و الهبات إلى أي شخص في خدمة هذه الشركة.
15. القيام بدعم و طرح الضمان و تعهد الاشتراك في إدارة و تنفيذ أي إصدار عام أو خاص تقوم به الهيئات العامة أو الخاصة للأسهم أو إسناد الدين أو إشعار الدفع و الاكتتاب في مثل هذه الأوراق و تملكها و حيازتها و إدارتها و تتميتها و التعامل بها و التصرف فيها.
16. تحصيل الأموال و المبالغ المستحقة لها بجميع الطرق الودية أو الإدارية أو القضائية.
17. تقوم بكل العمليات المرتبطة بنشاطها نخص بالذكر منها الاستشارات و المساعدة في التصرف في الممتلكات و في التصرف المالي و الهندسة المالية و بصفة عامة كل الخدمات التي تهدف إلى تسهيل بعث المؤسسات و تطويرها و إعادة هيكلتها.

5.1 السّجل التجاري: B167001997

6.1 السنة المالية للشركة: من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر من كل سنة

7.1 الجنسية : تونسية

8.1 رأس مال الشركة:

يبلغ رأس مال الشركة مائة مليون دينار (100 000 000 د) مقسما إلى مائة مليون (100 000 000) سهما بقيمة اسمية تقدر بدينار واحد (1) للسهم الواحد محررا كليا.

9.1 النظام الجبائي : القانون العام

10.1 المعرف الجبائي : 014161/Q/P/M/000

11.1 المقر الذي يمكن الإطلاع فيه على وثائق الشركة:

المقر الاجتماعي للبنك: 9 نهج الهادي نويرة 1001 تونس

12.1 المسؤولون المكلفون بالإعلام وبالعلاقات مع المساهمين و حاملي الرقاع و هيئة السوق المالية و البورصة و التونسية للمقاصة :

السيد لسعد الجزيري

مدير مركزي مسؤول عن القطب المالي.

الهاتف: 71 337 329 - الفاكس: 71 350 484

السيدة سنية مهري

مديرة الدراسات والاستثمارات الاستراتيجية و المساهمات.

الهاتف: 71 125 851 - الفاكس: 71 255 739

2. أجهزة الإدارة والمراقبة

1.2 أعضاء مجلس الإدارة

الأعضاء(1)	ممثل من قبل	الصفة	المدة النيابية	العنوان
أعضاء مجلس الإدارة				
البنك العربي (شركة مساهمة عامة)	السيدة رندة صادق	رئيسة ⁽²⁾	2017-2015	عمان الأردن
	السيد غسان ترّازي	عضو	2017-2015	عمان الأردن
	السيد وليد سمهوري	عضو	2017-2015	عمان الأردن
	السيد نصري ملحمي	عضو	2017-2015	جينايف
	السيد نعيم الحسيني	عضو	2017-2015	الرياض
	السيد فراس زيّاد ⁽³⁾	عضو	2017-2016	عمان الأردن
	نفسه	نائب رئيس ⁵	2017-2015	تونس
	نفسه	عضو	2017-2015	تونس
	نفسه	عضو	2017-2015	تونس
	نفسه	عضو مستقل	2017-2015	تونس
السيد محمد أبو حمّور ⁴ (إلى غاية 2017/03/21)	نفسه	عضو مستقل	2016-2015	عمان الأردن
	نفسه	عضو يمثل صغار المساهمين	2017-2015	تونس
المستشارون				
السيد محمد فريد بن تنفوس	نفسه	مستشارا	2019-2016	تونس

(1) تم تعيينهم من قبل الجلسة العامة العادية المنعقدة في 2015/05/07

(2) عُيّن من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 2014/11/06

(3) عُيّن من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 2016/12/09 خلفا للسيد داود الغول لما تبقى من مدته النيابية وقد تم إقرار هذا التعيين من قبل الجلسة العامة العادية المنعقدة في 25 ماي 2017.

(4) عُيّن السيد علي ديبية من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 2017/09/16 خلفا للسيد محمد أبو حمّور لما تبقى من مدته النيابية ويتعهد البنك بإقرار هاته التسمية خلال الجلسة العامة العادية المقبلة

(5) تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 2003/05/03

2.2 وظيفة أعضاء جهاز الإدارة والتسيير في البنك

الأعضاء	الوظيفة	المدة	العنوان
السيدة رندة الصّادق	رئيسة مجلس الإدارة	2017-2015	عمان الأردن
السيد محمد فريد بن تنفوس	مديرا عاما*	من 2016/09/21 إلى 2019/09/20	تونس
السيد عبد الوهاب قويدر	مديرا عاما مساعدا**	-	تونس

* تم تجديد المدة النيابية من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 2016/09/01

** تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 2011/03/17

وتجدر لإشارة في هذا السياق أن

✓ السيد إبراهيم عنان (رئيسا) والسيد نعيم الحسيني والسيد حمادي بن سدرين والسيد فراس زيّاد هم أعضاء في لجنة التدقيق الداخلي،

✓ السيد محمد فريد بن تنفوس (رئيسا) والسيدة رندة الصّادق و السيد فريد عباس و السيد وليد صمهوري هم أعضاء في اللجنة التنفيذية للقروض،

✓ السيد محمد أبو حمّور (إلى غاية 2017/03/21) (رئيسا) والسيد غسان ترّازي والسيد نصري ملحمي والسيد رضا الزرّزي هم أعضاء في لجنة المخاطر. عُيّن السيد علي ديبية من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 2017/09/16 خلفا للسيد محمد أبو حمّور منذ تاريخ 2017/06/16.

✓ السيد فريد عباس (رئيسا) والسيدة رندة الصّادق والسيد وليد صمهوري هم أعضاء في لجنة التعيينات والأجور،

✓ السيدة رندة الصّادق (رئيسة) والسيد وليد صمهوري والسيد يحي بياحي هم أعضاء في لجنة الحوكمة.

أما أعضاء مجلس الإدارة الآخرون، فليست لهم وظيفة في البنك.

3.2 المراقبة

المدة	العنوان	ممثلون من طرف	مراقبي الحسابات*
2017-2015	1053 حدائق البحيرة - ضفاف البحيرة 2 تونس	السيد المنصف بو سنوكة زموري	"كا بي أم جي تونس" شركة مدرجة بجدول الخبراء المحاسبين للبلاد التونسية
2017-2015	2 نهج 7299 - المنزه 9 - المنار 2 تونس 2013	السيد الشريف بن زينة	"سي أم سي دي أف كا" شركة مدرجة بجدول الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية

* تم تعيينهم من قبل الجلسة العامة العادية المنعقدة في 2015/05/07 على مدى السنوات 2015 و 2016 و 2017.

3. معلومات خاصة بالإصدار

1.3 قرار الإصدار المتعلق بالقرض الرقاعي

صادقت الجلسة العامة العادية للبنك العربي لتونس بتاريخ 15 ماي 2014 على إصدار قرض رقاعي بقيمة 50 م د وذلك في ظرف لا يتجاوز 5 سنوات ابتداء من تاريخ انعقاد الجلسة المذكورة أعلاه، وفوضت مجلس الإدارة للقيام بكل الإجراءات اللازمة لإنجاز هذا الإصدار مرة واحدة أو على عدة مرات وتحديد خاصيات وطرق إصداره. وفي إطار هذا الترخيص قرّر مجلس الإدارة إثر اجتماعه المنعقد بتاريخ 2017/03/05 إصدار قرضا رقاعيا بمبلغ قدره 50 م د كما أعطى للجنة التنفيذية للقروض كل الصلاحيات لضبط شروط الإصدار. وفي هذا الغرض، قررت اللجنة التنفيذية للقروض إصدار قرضا رقاعيا مشروطا بمبلغ قدره 50 م د حسب الشروط التالية:

- ✓ الصنف "أ": لمدة سبع (7) سنوات مع إعفاء بسنتين (2) بنسبة متغيرة تساوي نسبة السوق النقدية + 2.05%.
- ✓ الصنف "ب": لمدة عشر سنوات بنسبة متغيرة تساوي نسبة السوق النقدية + 2.1%.

2.3 مبلغ الإصدار

حددت القيمة الاسمية للقرض الرقاعي المشروط "البنك العربي لتونس المشروط 2017" موضوع هذه النشرة بمبلغ قدره 50 م د مقسمة إلى 500 000 رقعة ذات قيمة اسمية تساوي 100 د للرقعة الواحدة. سيتم الإعلان عن المبلغ النهائي للقرض الرقاعي "البنك العربي لتونس المشروط 2017" في النشرة الرسمية لكل من هيئة السوق المالية. وبورصة تونس للأوراق المالية

3.3 فترة الاكتتاب والدفع

يُقبل الاكتتاب في هذا القرض المشروط والدفع ابتداء من 2017/12/25 وتُختتم الاكتتابات بدون إشعار مسبق في أجل أقصاه 2018/03/15 كما يمكن ختمها بدون سابق إعلام بمجرد الاكتتاب كليًا بمبلغ أقصاه 50 000 000 د. وتقبل مطالب الاكتتاب في حدود السندات المُصدرة التي يبلغ أقصاها 500 000 رقعة مشروطة في صورة توظيف بمبلغ أقل من 50 000 000 د وبحلول الأجل الأقصى للاكتتاب، أي 2018/03/15، يقع التمديد في مدة الاكتتاب إلى غاية 2018/03/23 مع المحافظة على التاريخ الوحيد للانتفاع بالفوائد. وفي صورة تجاوز هذا التاريخ، يوافق مبلغ الإصدار المبلغ الفعلي المُجمّع من قبل الشركة. يقع نشر بلاغ بختم الاكتتاب بالبنشرتين الرسميتين لهيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس عند الختم الفعلي للاكتتاب.

4.3 المؤسسات المالية المكلفة بتلقي الاكتتابات من العموم

تُقبل الاكتتابات والدفعات في هذا القرض المشروط بداية من 2017/12/25 بشركة "المستشارين الماليين العرب وسيط بالبورصة" الكائن بمبنى "الكرامة" بناية "أ" حدائق البحيرة II ضفاف البحيرة - 1053 - تونس.

5.3 هدف الإصدار

يندرج إصدار القرض الرقاعي المشروط "البنك العربي لتونس مشروط 2017"، بالأساس في إطار تنفيذ مخطط استراتيجي للبنك العربي لتونس على مدى (5 سنوات) قصد تحسين يناسبيه الاحترافية التي أعلن عنها البنك المركزي التونسي وتدعيم أمواله الذاتية. وفي هذا السياق فإن منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمتعلق بقواعد التصرف ومعايير البيئة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، تطرّق إلى القروض المشروطة ليعضبط الأموال الذاتية المكتملة التي هي من مكونات الأموال الذاتية الصافية. حيث لا تُؤخذ هاته القروض المشروطة بعين الاعتبار عند احتساب الأموال الذاتية المكتملة سنويا إلا في حدود رأس المال المتبقي المُستوجب وضمن الحدود التي ضبطها المنشور المذكور أعلاه (أي 50% من مبلغ الأموال الذاتية الصافية الأصلية).

6.3 تسمية القرض : " البنك العربي لتونس مشروط 2017"

7.3 نوع الرقاع : سندات دين

8.3 شكل الرقاع : ستكون الرقاع المشروطة لهذا القرض إسمية

9.3 صنف الرقاع : رقاع مشروطة تصنف حسب رتبة دين التعاقد المحدد حسب شروط التبعية

10.3 القانون الذي تخضع له هذه السندات :

القروض الرقاعية المشروطة هي قروض رقاعية متصلة بشروط التبعية (رتبة الدين)

وبالتالي فهي تخضع للقواعد والنصوص المعمول بها في الرقاع أي مجلة الشركات التجارية كتاب 4 - عنوان 1 - فرع 5 - الباب 3 المتعلق بالرقاع والمقدمة ضمن منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 بتاريخ 1991/12/17 المتعلق بقواعد التصرف ومعايير الحيطة المطبق من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

11.3 درجة الديون وإبقاء القرض في درجته

درجة الديون :

في حالة تصفية المصدر، يقع تسديد الرقاع المشروطة موضوع هاته النشرة بسعر يساوي القيمة الاسمية ولا يتم ذلك إلا بعد تعويض كافة الدائنين أصحاب حق الرهن أو أصحاب الدين العاديين بلا ضمان رهني ولكن قبل تسديد سندات المساهمة الصادرة عن المصدر. ويأتي سداد الرقاع المشروطة موضوع هاته النشرة بنفس الدرجة شأنها شأن كافة القروض الرقاعية المشروطة الأخرى التي سبق إصدارها أو الحصول عليها أو التي قد يتم إصدارها أو التي قد يتم الحصول عليها لاحقا من قبل المصدر وذلك بالتناسب مع قيمتها، عند الاقتضاء (شرط التبعية).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هاته الرتبة تعتمد على القروض الرقاعية التي سئصدر وفقا للحدود المقررة على مستوى التوقعات المعلن عنها ضمن الوثيقة المرجعية "البنك العربي لتونس 2017"

أي تعديل من شأنه أن يغير درجة حاملي الرقاع المشروطة ينبغي أن يحصل على موافقة الجلسة الخاصة لأصحاب الرقاع بموجب الفصل 333 من مجلة الشركات التجارية. وتمثل الفوائد التعهدات المباشرة والعامرة والغير مشروطة والغير تابعة للقائم بالإصدار، التي تأتي في نفس ترتيب الديون والضمانات الغير مؤمنة الأخرى الحالية أو المستقبلية للقائم بالإصدار.

إبقاء القرض في درجته:

يتعهد المصدر إلى حين التسديد الفعلي والكامل للرقاع المشروطة موضوع هذا القرض بعدم منح أية أولوية من حيث درجة التسديد لصالح سندات دين أخرى التي قد يصدرها لاحقا، بصرف النظر عن تلك المنصوص عليها ضمن الوثيقة المرجعية المذكورة أعلاه، وذلك دون منح نفس تلك الحقوق لفائدة الرقاع المشروطة موضوع هاته النشرة.

12.3 طريقة و تاريخ تسليم السندات :

يتحصل كل مكتب عند ختم الإصدار على شهادة تحدد عدد الرقاع التي يمتلكها مسلمة من طرف الوسيط بالبورصة المكلف بالعملية (المستشارون الماليون العرب وسيط بالبورصة).

13.3 سعر الاكتتاب والإصدار وطرق الدفع:

تصدر الرقاع المشروطة المكتتبه في إطار هذا الإصدار بالتساوي بسعر 100 ديناراً للرقعة المشروطة الواحدة وتدفع كليا عند الاكتتاب

14.3 تاريخ الانتفاع بالفوائد :

كل رقعة مشروطة مكتتبه في إطار هذا القرض تخول لحاملها الانتفاع بالفائدة ابتداء من التاريخ الفعلي للاكتتاب و التحرير. وتُطرح من سعر الاكتتاب في كل رقعة المشروطة الفوائد الجارية ابتداء من التاريخ الفعلي للاكتتاب والتحرير إلى غاية تاريخ ختم الاكتتاب أي 2018/03/15.

وحدد التاريخ الموحد للانتفاع بالفائدة بالنسبة لكل الرقاع المشروطة المصدرة والذي سيقع اعتماده عند التداول بالبورصة 2018/03/15 أي آخر أجل لختم الاكتتاب وحتى في صورة التمديد في الأجل.

15.3 تاريخ التسديد:

يُسدد ثمن الرقاع بالكامل عند الاكتتاب

16.3 نسبة الفائدة :

- تُعرض الرقاع المشروطة موضوع هذا القرض بنسبتين إثنين من الفائدة حسب اختيار المكنتب تم ضبطها لكل صنف :
- ✓ الصنف "أ" : لمدة سبع (7) سنوات مع إعفاء بسنتين (2) بنسبة متغيرة تساوي نسبة السوق النقدية + 2.05%.
 - ✓ الصنف "ب" : لمدة عشر سنوات بنسبة متغيرة تساوي نسبة السوق النقدية + 2.1%.

الصنف "أ"

- نسبة متغيرة : نسبة السوق النقدية (المصرح بها من طرف البنك المركزي التونسي) مع إضافة 2.05% خام سنويًا يحتسب على القيمة الاسمية المتبقية من كل رقعة في بداية كل فترة يتم بعوانها دفع الفوائد. وتساوي هذه النسبة المعدل الجبري لنسب السوق النقدية المصرح بها للإثني عشر شهرًا الأخيرة والسابقة لتاريخ دفع الفوائد مع إضافة 205 نقطة أساسية. الإثني عشر شهرًا المعنيّة تبدأ في شهر مارس من السنة "ن-1" وتنتهي في شهر فيفري من السنة "ن".

الصنف "ب" لمدة عشر سنوات

- نسبة متغيرة : نسبة السوق النقدية (المصرح بها من طرف البنك المركزي التونسي) مع إضافة 2.1% خام سنويًا يحتسب على القيمة الاسمية المتبقية من كل رقعة في بداية كل فترة يتم بعوانها دفع الفوائد. وتساوي هذه النسبة المعدل الجبري لنسب السوق النقدية المصرح بها للإثني عشر شهرًا الأخيرة والسابقة لتاريخ دفع الفوائد مع إضافة 210 نقطة أساسية. الإثني عشر شهرًا المعنيّة تبدأ في شهر مارس من السنة "ن-1" وتنتهي في شهر فيفري من السنة "ن".

للمكنتب الاختيار بين الصنفين ونسبة الفائدة التي سيعتمدها عند الاكتتاب.

17.3 الفوائد :

تُدفع الفوائد عند حلول أجلها يوم 15 مارس من كل سنة، وحُدّد الاستحقاق الأخير للرقاع يوم 2025/03/15 بالنسبة إلى الصنف "أ" ويوم 2028/03/15 بالنسبة إلى الصنف "ب"

18.3 الاهتلاك والتسديد :

- تُسْتَحْلَصُ كلّ الرقاع المشروطة المُصدّرة بمبلغ سنوي قارّ ما يعادل:
- ✓ خمس القيمة الاسمية، وذلك ابتداء من السنة الثالثة ما يوافق 20 د لكلّ رقعة بالنسبة إلى الصنف "أ"
 - ✓ عشر القيمة الاسمية، وذلك ابتداء من السنة الأولى ما يوافق 10 د لكلّ رقعة بالنسبة إلى الصنف "ب"
- سيقع اهتلاك القرض كليًا في 2025/03/15 بالنسبة إلى الصنف "أ" و 2028/03/15 بالنسبة إلى الصنف "ب"

19.3 سعر التسديد :

يبلغ ثمن التسديد 100 دينارًا للرقعة المشروطة الواحدة.

20.3 الدّفع :

- يتم تسديد الفوائد واسترجاع رأس المال عند حلول الأجل أي يوم 15 مارس من كلّ سنة. ويُسدّد أول قسط من الفوائد في 2019/03/15. بنسبة إلى كلا الصنفين. ويُسدّد أول قسط من رأس المال في 2021/03/15 بالنسبة إلى الصنف "أ" وفي 2019/03/15 بالنسبة إلى الصنف "ب" وينكفّل المودعين بدفع الفوائد وتسديد رأس المال عن طريق التونسية للمقاصة.

21.3 نسبة المردود الإكتواري (الاكتتاب بنسبة متغيرة):

يوافق الهامش الإكتواري للقرض ذي النسب المتغيرة الفارق بين نسبة المردود المقدرة والمعادل الإكتواري للمؤشر المرجعي. وتُقدر نسبة المردودية باعتماد آخر مؤشر مرجعي حتى آخر مدّة القرض وذلك لتقييم القصاصات اللاحقة. آخر معدل لنسبة السوق النقدية المعروف للإثني عشر شهرًا الأخيرة والمنتهية في شهر نوفمبر 2017 هو 4,7750% والذي من المفترض أن يبقى في هذا المستوى خلال كامل مدة القرض بما يُمكن تقدير نسبة المردود السنوي في حدود 6,8250% بالنسبة إلى الصنف "أ" و 6,8750% بالنسبة إلى الصنف "ب". وعلى هذا الأساس، فإن شروط الإصدار والمكافأة تفرز هامشًا إكتواريًا قدره 2.05% للصنف "أ" و 2.1% للصنف "ب" وذلك بالنسبة للمكنتب الذي يحتفظ بالرقاع إلى آخر تسديد للقرض.

22.3 المدة الكاملة و معدّل مدة القرض المشروط

■ المدة الكاملة :

- ✓ سنوات مع إعفاء بسنتين (2) بالنسبة إلى الصنف "أ"
- ✓ 10 سنوات بالنسبة إلى الصنف "ب"

■ معدل مدة القرض:

يمثل معدل المدة مجموع سنوات الاستهلاك مضروبة كل منها في التدفقات المالية المسترجعة سنويا ومجموعها مقسوم على القيمة الاسمية للقرعة. وهي مدة الحياة المرجوة للقرض بالنسبة للمكاتب الذي يحتفظ بسندياته إلى غاية الإهلاك الكلي. يساوي معدل مدة القرض موضوع هذه النشرة:

✓ 5 سنوات بالنسبة إلى الصنف "أ"
✓ 5,5 سنوات بالنسبة إلى الصنف "ب".

23.3 تقييم الإصدار

لم يقع تقييم هذا القرض المشروط.

24.3 تقييم البنك

تم تقييم البنك العربي لتونس :

✓ في 2017/05/29 من قبل الوكالة "موديز" على الصعيد الدولي "ب أ 3" على المدى الطويل بالعملة المحلية و "ب 1" بالعملة الأجنبية مع آفاق تطور قارة
✓ في 2017/06/22 من قبل وكالة التقييم "فيتش رايتنس" على الصعيد الدولي (بالعملة المحلية و الأجنبية) "ب ب -" على المدى الطويل و "ب" على المدى القصير مع آفاق تطور قارة وعلى الصعيد الوطني "أ + " على المدى الطويل و "ف+1" على المدى القصير مع آفاق تطور قارة.

25.3 طريقة التوظيف:

يصدر القرض الرقاعي المشروط "البنك العربي لتونس مشروط 2017" عن طريق المساهمة العامة و يكون الاكتتاب فيه مفتوحا لكل شخص طبيعي أو معنوي يهمله ذلك له دراية وخبرة كافية في قطاع المالية والتجارة قادر على تقييم الفوائد والمخاطر الناجمة على الرقاع المشروطة. (أنظر عوامل المخاطر المتصلة بالرقاع المشروطة)
تقبل الاكتتابات بشبائك شركة المستشارين الماليين العرب الكائنة بمبنى الكرامة عمارة "أ" حدائق البحيرة || ضفاف البحيرة 1053 تونس.

26.3 نظام تمثيل حاملي الرقاع:

يخضع إصدار كل قرض رقاعي مشروط إلى الأحكام والنصوص المعمول بها في الرقاع من حيث تقديم الرقاع المشروطة. ويطبق الفصل 333 من مجلة الشركات التجارية: إذ يمكن للمكاتب في الرقاع المشروطة أن يجتمعوا في جلسة خاصة تعين فيها أحد أعضائها لتمثيلهم والدفاع عن مصالح حاملي الرقاع المشروطة.
تطبق الفصول 355 إلى 365 من مجلة الشركات التجارية على الجلسة الخاصة للمكاتب وممثلهم و يمكن لهذا الأخير تمثيلهم لدى المحاكم المختصة.

27.3 النظام الجبائي للسندات:

تخضع الفوائد السنوية للرقاع المشروطة لهذا القرض إلى الخصم من المورد الذي وضعه القانون أو يمكن أن يضعه على عاتق الذوات الطبيعية أو المعنوية.
وفي الوضعية الحالية للقانون الجاري به العمل، وإثر توحيد نسب الخصم من المورد على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة بمقتضى القانون رقم 96-113 المؤرخ في 30/12/1996 والمتعلق بقانون المالية لميزانية التصرف لسنة 1997، تخضع الفوائد حاليا لخصم من المورد بنسبة موحدة تقدر ب 20%. وهذا الخصم نهائي وغير قابل للإرجاع بعنوان مداخيل الرقاع المشروطة على الأشخاص المعنويين غير الخاضعين للضريبة على الشركات أو المعفيين منها كليا بمقتضى التشريع الجاري به العمل.
وطبقا للفصل 39 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات، والمنقح بمقتضى الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2017، تطرح من أساس الضريبة الفوائد التي يتحصل عليها المطالب بالضريبة خلال السنة بعنوان الحسابات الخاصة للإدخار المفتوحة لدى البنوك أو لدى صندوق الادخار الوطني التونسي أو بعنوان القروض الرقاعية التي يتم إصدارها ابتداء من غرة جانفي 1992 وذلك في حدود مبلغ سنوي يساوي (5000 د) على أن لا يتجاوز هذا الطرح (3000 د) بالنسبة للفوائد المتأتية من الحسابات الخاصة للإدخار المفتوحة لدى البنوك ولدى صندوق الادخار الوطني التونسي.

28.3 الوسيط بالبورصة المرخص له و المكلف من طرف الشركة المُصدرة بمسك دفتر حاملي السندات:

تقوم شركة المستشارين الماليين العرب وسيط بالبورصة، بإعداد و تسليم شهادات في عدد الرقاع المقنتية، ومسك دفاتر حاملي رقاع القرض الرقاعي " البنك العربي لتونس مشروط 2017" وذلك طيلة مدة القرض.
وتنص الشهادة المسلمة لكل مكتب على نسبة الفائدة وعدد الرقاع التي اقتناها.

29.3 سوق السندات :

يتم تداول سندات البنك العربي لتونس بالسوق الرقاعية لبورصة الأوراق المالية بتونس. يوجد قرصا رقاعيا وحدا أصدره البنك العربي لتونس سنة 2017 مدرجا في السوق الرقاعية لبورصة الأوراق المالية بتونس على 4 خطوط تداول. كما يوجد قرصا رقاعيا مشروطا مدرجا سنة 2009 في السوق الرقاعية لبورصة الأوراق المالية بتونس على 3 خطوط تداول. ولا توجد سندات صادرة عن المصدر مدرجة بالبورصة في الخارج.

بمجرد ختم عملية الإكتتاب في هذا القرض الرقاعي موضوع هذه النشرة، يتعهد البنك العربي لتونس بتكليف شركة المستشارين الماليين العرب وسيط لدى البورصة، بتقديم طلب لإدراج رقاع القرض المشروط "البنك العربي لتونس مشروط 2017" المكتتبه بالسوق الرقاعية لبورصة الأوراق المالية بتونس.

30.3 تكفل التونسية للمقاصة بالرقاع :

يتعهد البنك العربي لتونس عند ختم الاكتتاب في القرض الرقاعي المشروط "البنك العربي لتونس مشروط 2017" بالقيام بالإجراءات اللازمة لدى التونسية للمقاصة لتتكفل هذه الأخيرة بالرقاع المكتتبه.

31.3 المحاكم المختصة في حالة نزاع :

في صورة وقوع أي نزاع نتيجة لإصدار أو دفع أو تسديد هذا القرض، فهو من مشمولات محكمة تونس | دون غيرها.

32.3 المخاطر المتعلقة بالقرض الرقاعي المشروط موضوع هذه النشرة

الرقاع المشروطة لها ميزات من شأنها أن تفرز بعض المخاطر بالنسبة للمستثمرين المحتملين وذلك حسب الوضعية المالية الخاصة لمشاريعهم الاستثمارية بسبب طبيعة التبعية.

طبيعة السندات

الرقاع المشروطة هي سندات دين تصنف حسب نوعية دين التعاقد المحدد حسب شروط التبعية. ويُعرف شرط التبعية بأنه في حالة تصفية الشركة المصدرة، لا يتم تسديد السندات إلا بعد تعويض كافة الدائنين أصحاب الحق الرهنى أو أصحاب حق الدين العادي بلا ضمانات عينية ولكن قبل تسديد قروض المساهمة الممنوحة للمصدر وسندات المساهمة الصادرة عنه. ويأتي سداد الرقاع المشروطة موضوع هاته النشرة بنفس الدرجة شأنها شأن كافة القروض الرقاعية المشروطة الأخرى التي سبق إصدارها أو الحصول عليها أو التي قد يتم إصدارها أو التي قد يتم الحصول عليها لاحقا من قبل المصدر وذلك بالتناسب مع قيمتها، عند الاقتضاء (شرط التبعية).

نوعية قرض المصدر :

تشكل الرقاع المشروطة تعهدات مباشرة عامة وغير مشروطة وغير مصحوبة بكفالة مصدر السندات. ويشكل أصل مبلغ الرقاع المشروطة ديناً مشروطاً على المصدر. وتشكل الفوائد الموظفة على السندات المشروطة ديناً عادياً بلا ضمان عيني على المصدر. وبشرائه الرقاع المشروطة يكون المستثمر المحتمل قد اعتمد على صفة انتمان مصدر السندات دون سواه.

السوق الثانوية

يتم تداول الرقاع المشروطة بالسوق الرقاعية بالبورصة لكن من الممكن أن تكون السيولة غير كافية، وبالتالي يمكن للمستثمرين أن يكونوا غير قادرين على بيع رقايعهم المشروطة بسهولة أو بأسعار تنجر عنها مردودية مقارنة بالمستثمرين المماثلين التي وضعتها السوق الثانوية.

يجب أن تكون للمستثمرين المحتملين دراية وخبرة كافية في قطاع المالية تمكّنهم من تقييم الفوائد والمخاطر الناجمة على الاستثمار في الرقاع المشروطة. ويتعين كذلك أن تتوفر لديهم إمكانية الاستفادة من أدوات التحليل المناسبة أو تكون لديهم القدرة الكافية على تقييم تلك الامتيازات وتلك المخاطر بالنظر إلى وضعيتهم المالية.

تتكون النشرة المتعلقة بهذا الإصدار من مذكرة للعملية مصادق عليها من قبل هيئة السوق المالية ومن الوثيقة المرجعية "البنك العربي لتونس 2017" المسجلة لدى هيئة السوق المالية ومن مؤشرات نشاط المصدر المتعلقة بالثلاثي الربع من سنة 2017 كما تنص عليها الترتيب الجاري بها العمل التي تخضع إليها السوق المالية كلما تعلق الأمر بتوظيف يتم بعد تاريخ 2018/01/20.

سيضع البنك العربي لتونس على ذمة العموم الوثيقة المرجعية ومذكرة العملية مجانا بمقر البنك العربي لتونس : 09 نهج الهادي نويرة 1001 تونس، ولدى شركة المستشارين الماليين العرب الوسيط بالبورصة الكائن بمبنى "الكرامة" بناية "أ" حدائق البحيرة II ضفاف البحيرة - 1053 - تونس وكذلك على موقع الواب لهيئة السوق المالية : cmf.org.tn وللبنك العربي لتونس

www.atb.com.tn

سيتم نشر مؤشرات النشاط المتعلقة بالثلاثي الرابع من سنة 2017 بالنشرة القانونية لهيئة السوق المالية في أجل أقصاه 20 جانفي 2018..